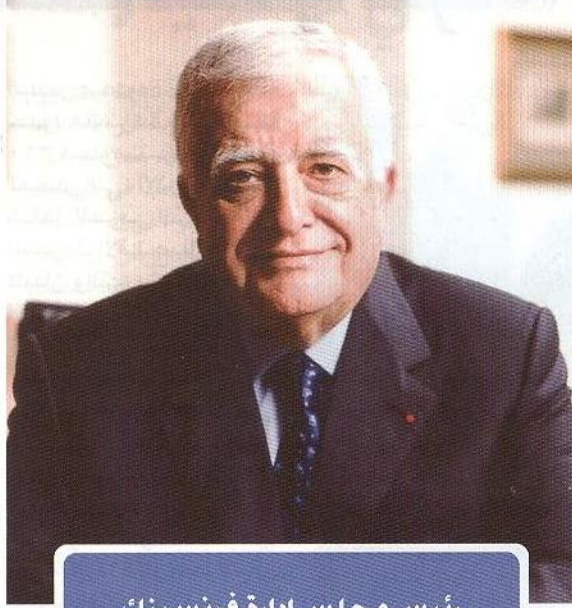


رئيس مجلس ادارة فرنسبك عدنان القصار:

القطاع المصرفي بخير: رسملة - سيولة - ادارة مخاطر



رئيس مجلس ادارة فرنسبك
عدنان القصار

نتوخى أن لا تحول الخلافات السياسية دون استمرار عمل المؤسسات الدستورية بفاعلية وكفاءة، لإقرار وإدارة المشاريع الحيوية للاقتصاد التي لا خلاف عليها وما أكثرها. ولا يسعني بهذه المناسبة إلا أن أشيد بالجهود التي يبذلها فخامة رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان للحفاظ على وحدة لبنان وتلاقي اللبنانيين على ما يعزز هذه الوحدة ويصونها. ونحن سنبقى على استعداد للعمل على تحقيق الآمال المرجوة.

ولابد من لفت الانتباه الى استحقاق الانتخابات النيابية في ٢٠١٣ وما يرافقه عادة من اجواء سياسية مشحونة قد تؤثر ايضا على الوضع الاقتصادي وعلى حركة السياحة في العام المقبل. لذلك، فالحوار امر ضروري لمناقشة كل الشؤون السياسية المختلف عليها لتوفير الحد الأدنى المطلوب من الاستقرار، وللمباشرة في مناقشة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. والأهم، لفك قيد مشاريع القوانين الاقتصادية والمالية الاساسية الموجودة في مجلسي الوزراء والنواب لإقرارها ولانطلاق الى مرحلة الانتاج والعمل.

الضغوط الاميركية

■ هل الضغوط الاميركية مستمرة على القطاع المصرفي اللبناني؟

□ لا ضغوط اميركية على القطاع المصرفي. هناك عقوبات اقتصادية على كل من ايران وسوريا. وهناك القانون الاميركي الداخلي المتعلق بمنع التهريب والاحتيال الضريبيين في الولايات المتحدة المعروف باختصارا بـ «فاتكا». الموقف اللبناني واضح لناحية التزام المصارف لوائح العقوبات. وتتشدد كثيرا في التعامل مع زبائن سوريين او ايرانيين بما في ذلك غير المشمولين بالعقوبات للحؤول دون أي خطأ غير

أكد رئيس مجلس ادارة «فرنسبنك» الوزير السابق عدنان القصار أن معظم ما يسجله الاقتصاد اللبناني من مؤشرات سلبية منشأؤه سياسي وامني في الدرجة الاولى. وعلن القصار أن لا ضغوط اميركية على القطاع المصرفي بل هناك عقوبات اقتصادية على كل من ايران وسوريا. والموقف اللبناني واضح لناحية التزام المصارف لوائح العقوبات، معلنا ان القطاع المصرفي بخير: رسملة - سيولة وادارة مخاطر محافظ قروض ومؤونات وطلاقها. جاء ذلك في حديث القصار للمحق الديار المصرفي على الشكل الآتي:

■ كيف تقيمون الوضع الاقتصادي في البلاد؟

□ الوضع الاقتصادي ليس في أحسن حال. توقعات النمو في ٢٠١٢ بما في ذلك تلك الصادرة عن صندوق النقد الدولي لا تتجاوز ٢ في المئة. نتائج المؤشرات الاقتصادية الرئيسية الأخرى ليست على ما يرام كما بات معلوما. والحال، بات علينا الآن التبصر في الوضع الاقتصادي في ٢٠١٣ كي لا نفرط ايضا بامكاناتنا وطاقات الاقتصاد كما حصل في ٢٠١٢، تراجع المؤشرات الاقتصادية مرده الى ظروف موضوعية وذاتية. لن اتوقف كثيرا امام الظروف الموضوعية المتصلة بالتطورات السيائية والامنية في سوريا والاقليم العربي على أهميتها. ساتناول الظروف الذاتية الداخلية. ليس من المبالغة القول، أن معظم ما يسجله الاقتصاد اللبناني من مؤشرات سلبية ظاهرة للعيان، منشأؤه سياسي وامني في الدرجة الاولى. واقول سياسي لما تلمسه من تراجع في حس المسؤولية لدى معظم القوى السياسية، والاستخفاف بفداحة النتائج الاقتصادية والمالية والاجتماعية لاستمرار الوضع على ما هو عليه. نحن قادرون على خفض ارتدادات الازمة السورية والاقليمية عموما على اقتصادنا لو أحسنا التصرف سياسيا.

لقد قمت بجولة خليجية قبل أسبوع ولمست خلالها حرص الاخوة الذين قابلتهم على المجيء الى لبنان كما لمست تعلقهم بهذا البلد. في النهاية لا حلول للمشكلات السياسية بعيدا عن التفاهم بين كل القوى السياسية. ويهمني في هذه المناسبة أن أشير إلى إن عملية الاستثمار التي منبعاها القطاع الخاص من الداخل ومن المنطقة العربية بقيت نشطة وساهمت في استمرار النمو والتنمية برتابة تؤمن الاستمرار وإعطاء الثقة بدينامية الاقتصاد اللبناني وحيويته. ولا شك أن القطاع الخاص اللبناني قد عمل بكل كفاءته المعهودة من أجل بناء الهيكلية للقطاع المصرفي وتطوير إمكانياته بحيث استطاع أن يحوز على الثقة من الخارج والداخل. ولابد من التنويه في هذا المجال بكفاءة مصرف لبنان بقيادة الحاكم الأستاذ رياض سلامة. وأن أركز على ما أعتبره من المهام الأساسية التي يتوجب علينا الاضطلاع بها لاستعادة النشاط الاقتصادي، بعد تباطؤ النمو الاقتصادي خلال العامين الماضيين. فلقد اصبح الوضع السياسي مركز الضعف البنيوي الذي يكبل محركات الاقتصاد ويقام الازمة الاجتماعية. ويخلف تداعيات مباشرة وبالعلة السوء على الاقتصاد والوطن.

فحين نطالب بتحييد الاقتصاد عن المناكفات والخبائذ السياسي، لا نقصد بذلك عزل السياسة عن الاقتصاد. هذا امر غير ممكن، لا في علم الاقتصاد ولا في علم السياسة. انما

رئيس مجلس ادارة فرنسبنك... (تتمه)

وخارجياً مسجلة حتى اليوم ارتفاعاً ملحوظاً في حركة المنتجات المصرفية وارتفاعاً في عدد فروعها إلى ١٤٤ فرعاً منتشرة في ٩ دول في العالم.

وخلال ٢٠١٢، وتقديراً لأداء مجموعة فرنسبنك، قامت مؤسسات عالمية مثل The Banker وThe Glo وWorld Finance وbal Banking and Finance Review بمنح مجموعة فرنسبنك والبنوك التابعة لها ١٠ جوائز تقدير خلال العام ٢٠١٢ كالتالي:

* جائزة «أفضل مجموعة مصرفية في لبنان» للعام ٢٠١٢ من قبل The Global Banking and Finance Review

* جائزة مجلة «وورد فاينانس» العالمية عن «أفضل مصرف للأعمال» للعام ٢٠١٢ التي حاز عليها فرنسبنك للأعمال.

* جائزة ذي بنكر عن «أفضل عملية في الشرق الأوسط للعام ٢٠١٢ عن فئة القروض»: التي حاز عليها كل من فرنسبنك وفرنسبنك للأعمال والبنك اللبناني للتجارة.

* جائزة ذي بنكر «العملية المالية الأكثر توصية في الشرق الأوسط للعام ٢٠١٢ عن فئة أفضل إصدار سندات خزينة للحكومات والمؤسسات والوكالات في الشرق الأوسط» التي حاز عليها فرنسبنك للأعمال.

* جائزة «أكبر إبتشار وطني لشبكة فروع مصرفية في لبنان» وذلك من قبل مجلة Lebanon Opportunities

* جائزة «أفضل إبداع مصرفي لتمكين المرأة» من قبل شركة فرست بروتوكول خلال حفل توزيع جوائز الإبداع

الإقتصادي والإجتماعي Social Economic Award

* جائزة «أفضل إبداع في الشرق الأوسط عن فئة Con-tactless» من مجموعة Terrapin، عن إطلاقه بطاقة Pay-Pass الأولى من نوعها في الشرق الأوسط في العام ٢٠٠٦.

* كما حاز على جائزة «The Cristal Sapphire prize» من Mena Cristal عن أفضل اعلان لفئة الشركات والعلاقات العامة عن الفيلم الدعائي لمناسبة مرور ٩٠ سنة على تأسيس مجموعة فرنسبنك.

مقصود. الأمر نفسه ينطبق على «فاتكا». والولايات المتحدة لا تلاحق موضوع التهرب والاحتيال الضريبيين في المصارف اللبنانية وحسب، بل وفي كل الاتحاد الأوروبي والقارات الأخرى. فالقطاع المصرفي في خير. رسمة، وسيولة عالية، وإدارة مخاطر، ومحافظ قروض وموونات وخلافها من من مؤشرات اساسية. ومن المتوقع أن تنمو ودائع القطاع المصرفي بمعدل ٦,٥% و٧% وتسليفاته بمعدل ٩% و١٠% في العام ٢٠١٢.

■ ما هي اوضاع فرنسبنك؟ الذي تترأسون مجلس ادارته على صعيد الأرباح - التسليفات - الودائع - المشاريع؟

□ بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان وتأثرها بالظروف الإقليمية المحيطة غير المؤاتية، حافظت مجموعة فرنسبنك خلال الأشهر التسعة الأولى من ٢٠١٢، على نموها وتطورها وحققت نتائج مالية مهمة، بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها لبنان وتأثرها بالظروف الإقليمية المحيطة غير المؤاتية. وقد زادت موجودات المجموعة إلى ١٥,٢ مليار دولار أميركي في نهاية أيلول ٢٠١٢، بنمو سنوي نسبته ٧,٧% كما ارتفعت قاعدة ودايح الزبائن إلى ١٢,٦ مليار دولار أميركي، بنمو سنوي نسبته ٨,٤%. وتوسعت تسليفات المجموعة إلى ٤,٧ مليار دولار أميركي، بنمو سنوي ٧,٢ في المئة. وهذا ازادادات الأموال الخاصة إلى ١,٣٣ مليار دولار أميركي، بنمو سنوي ٩,٩%. وبلغت نسبة الملاءة المالية في نهاية أيلول ٢٠١٢ حوالي ١١٪، متجاوزة بذلك المعدل المطلوب دولياً من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية ومن مصرف لبنان والبالغ ٨ في المئة.

وبذلك استطاعت مجموعة فرنسبنك تأمين قاعدة صلبة من الأموال الخاصة، ومواكبة عملية التطور والتوسع داخلياً